تطورات الازمة النفطية في ايران في اعقاب انقلاب آب ١٩٥٣

د. فرح صابر / جامعة بغداد – كلية التربية / ابن رشد للعلوم الانسانية

farahsabir2012@yahoo.com

الملخص:

بقيت قضية النفط على الرغم من كل شيء، القضية الاهم بالنسبة لمختلف الكتل والعناصر السياسية بما فيها المعارضة، التي ظلت ترقب بقلق مشوب بالحذر، تطورات تلك القضية وماستسفر عنه من نتائج، قبل الاقدام على اي خطوات جديدة. ولم يكن هذا الامر بعيدا عن اهتمامات البريطانيين والامريكيين ايضا، الذين باتوا منغمسين في مشكلة سياسية ودبلوماسية كبرى مع محمد مصدق منذ توليه رئاسة الوزراء.

منذ الخطوات الاولى للتأميم كان القلق يستبد بشركة النفط الانكلو-ايرانية والحكومة البريطانية ايضا. وقد تفاقمت مشاعر القلق مع التصريحات التي صدرت عن مصدق مع توليه رئاسة الوزراء.

الكلمات المفتاحية: (ايران، بريطانيا، مصدق، المجلس، شركة النفط الانكلو-إيرانية).

Developments of the oil crisis in Iran following the August 1953 coup

Dr.. Farah Saber / University of Baghdad - College of Education / Ibn Rushd for Humanities

Abstracts:

Despite everything, the oil issue remained the most important issue for the various political blocs and elements, including the opposition, which continued to watch with caution the developments of this issue and its results, before taking any new steps. This matter was not far from the interests of the British and the Americans as well, who have become immersed in a major political and diplomatic problem with Mosaddegh since he assumed the premiership.

From the very first steps of nationalization, the Anglo-Iranian Oil Company and the British government were worried. The concerns were

exacerbated by the statements made by Mosaddegh as he assumed the premiership.

Keywords: (Iran, Britain, Mossadegh, Council, Anglo-Iranian Oil Company).

مدخل تاريخي:

منذ اعلان قرار التأميم في الثامن من آذار عام ١٩٥١، ومن ثم المصادقة عليه في مجلس النواب في الخامس عشر من الشهر نفسه، مرت الازمة النفطية بين ايران وشركة النفط الانكلو-ايرانية بمحطات كثيرة كان ابرزها الوساطة الامريكية. اذ ارسلت الولايات المتحدة المبعوث الرئاسي افريل هاريمان الى طهران التي وصلها في ١٥ تموز عام ١٠٥١، وحمل خلالها مقترحات حاول عن طريقها تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الايرانية والبريطانية [١] .

مهدت الوساطة الامريكية لزيارة ريتشارد ستوكس، حامل اختام ملكة بريطانيا الى طهران للدخول في مفاوضات مع الحكومة الايرانية، وقدم مقترحا تضمن ثمان نقاط لتسوية الخلاف بين الطرفين، الا ان مقترحات ستوكس لم تحظ بموافقة الحكومة الايرانية التي عدّتها منافية لمباديء قانون التأميم، وللصيغة التي سلّمها الى هاريمان [٢] .

وعلى الرغم من محاولة بريطانيا رفع قضية الخلاف النفطي الى مجلس الامن الدولي للنظر في النزاع القائم بينها وبين ايران، باعتباره تهديدا خطيرا للسلم والامن العالميين، الامر الذي يستوجب تدخل مجلس الامن الدولي [٣] . لكن قرار المجلس جاء عكس ماتوقعه البريطانيون. اذ تبنى المجلس في ١٩ تشرين الاول ١٩٥١ قرارا يقضي بتأجيل البت في الموضوع ريثما تصدر محكمة العدل الدولية قرارها النهائي بهذا الشأن [٤] . وفي الحادي والعشرين من تموز ١٩٥٢ أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بعدم صلاحيتها للنظر في النزاع القائم بين ايران وبريطانيا [٥] .

مع تشكيل مصدق لوزارته الثانية (٢٦ تموز ١٩٥٢) اعربت الحكومة الايرانية عن رغبتها في فتح باب المفاوضات من جديد مع الحكومة البريطانية. وفعلا تم تبادل عدة مذكرات بين الطرفين لتسوية النزاع النفطي، غير ان المباحثات بينهما لم تفض الى نتيجة تذكر [٦] .

كان جوهر الخلاف الرئيس بين ايران وبريطانيا يكمن بالدرجة الاولى في مسألة التعويضات، وتفسير اتفاقية ١٩٣٣ الملغاة من جانب ايران، وكذلك شراء وبيع النفط الايراني.

مع وصول المفاوضات بين الطرفين الى طريق مسدود، بادر مصدق بتنفيذ تهديده بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، وقام قبل ذلك بغلق القنصليات البريطانية في ايران في الحادي والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٢ [٧] .

في الوقت نفسه فان انقطاع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بريطانيا، وتوقف اعمال شركة النفط الانكلو-ايرانية، والضائقة الاقتصادية والمالية اللاحقة، اسهمت كلها في خلق ازمة عميقة في الاقتصاد الايراني. اذ قلّ النقد الاجنبي، وشهدت الاسعار ارتفاعا فاحشا، وارتفعت مستويات البطالة بشكل لافت للنظر. وفي الوقت نفسه وحّدت المعارضة لمصدق صفوفها ضده. كما ان الجيش الذي وجه مصدق ضربات قوية لقياداته لم يكن اقل عداءا لمصدق، ولاسيما بعد ان غادر الشاه البلاد الى الخارج [٨] .

وفي التاسع عشر من آب ١٩٥٣ عمّت مظاهرات واسعة ارجاء طهران، ثبت فيما بعد انها كانت موجهة من العناصر المناوئة لمصدق من كبار ملاكي الاراضي، وقادة كبارمن ضباط الجيش، ورجال دين، وسياسيون مناهضون لمصدق وحكومته. ومع توسع المظاهرات دبر احد كبار ضباط الجيش الموالين للشاه، الجنرال اردشير زاهدي [٩] انقلابا منظما ضد مصدق، لم تكن اصابع الامريكيين بعيدة عن توجيهه. انتهى الانقلاب بازاحة مصدق عن الحكم، وعودة الشاه الى ايران في ٢٢ آب ١٩٥٣ [١٠] . وبتلك الاحداث العاصفة طويت صفحة من قصة النفط الايراني لتعقبها اخرى، لم يكن للبريطانيين والامريكيين دورا قليلا فيها.

تسوية قضية النفط وعقد الكونسورتيوم الدولي:

تمثلت اهم مشكلتين واجهت حكومة زاهدي في سبيل تسوية موفقة لقضية النفط في صعوبة التفاوض حول هذه القضية قبل اعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، حتى يتسنى الدخول في مفاوضات مباشرة معها. تمثلت المشكلة الاخرى في صعوبة التراجع عن قرار التأميم، ولو ظاهريا على الاقل، مراعاة للمشاعر الشعبية المتأججة.

اتخذ زاهدي اول خطوة في هذا المجال حينما اعاد العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في كانون الاول عام ١٩٥٣[١١] . اثار قرار اعادة العلاقات مع بريطانيا استياءا واسعا، ولاسيما ان وصول القائم بالاعمال البريطاني الى طهران تزامن مع صدور قرار ادانة مصدق من المحكمة العسكرية. فقد شهدت جامعة طهران مظاهرات احتجاجية متواصلة، واصدرت "حركة المقاومة الوطنية" التي برزت الى الوجود في اعقاب الانقلاب العسكري وانحلال "الجبهة الوطنية"، وضمت عددا من الاحزاب والمنظمات المتعاطفة مع مصدق، بيانا شجبت فيه اعادة العلاقات مع بريطانيا. واوضح بيان حزب الكادحين حول هذا الموضوع بان استئناف العلاقات مع بريطانيا " بهذه السرعة ... يغاير مصالح الشعب". وابدى رجل الدين البارز،آية الله الكاشاني، وكذلك السياسي المعروف حسين مكي في بيانين منفصلين معارضتهما اعادة العلاقات مع

بريطانيا. ورد زاهدي على تلك الانتقادات بالقول ان حكومته قد قررت بالا تسمح بأية "ديماغوجية" [١٢] .

وفي غضون ذلك كانت الاتصالات المكثفة بين وزارتي الخارجية البريطانية والامريكية، وبينهما وبين ايران قد بدأت منذ تشرين الاول. فخلال منتصف الشهر نفسه كان هربرت هوفر مستشار وزارة الخارجية الامريكية لشؤون النفط، واحد كبار رؤوساء شركات النفط التابعة لامبراطورية روكفلر النفطية، قد زار طهران وتباحث مع المسؤولين الايرانيين من اجل تنظيم المباحثات المقبلة حول النفط الايراني [١٣] . وظهر خلال اللقاءات اللاحقة التي عقدها هوفر مع الايرانيين ومسؤولي شركة النفط الانكلو- الايرانية والحكومة البريطانية ان العقبات الرئيسة في طريق الدخول في مفاوضات مباشرة بين الطرفين (الحكومة الايرانية وشركة النفط الانكلو-الايرانية) تتمثل في الشكل الذي ستعود به شركة النفط السابقة للعمل في ايران. فقد كان احد اعتراضات ايران القوية تتمثل في عدم رغبتها في ترك نفطها محتكرا من جانب شركة نفط منفردة. والمسألة الاخرى، والاهم هو في كيفية اعادة دمج النفط الايراني بسوق النفط العالمية من جديد بعد انقطاعه الطويل. فتدفق النفط الايراني من جديد كان من شأنه ان يثير استياء الدول الاخرى المنتجة التي زادت انتاجها لتعويض النفط الايراني، مما كان يؤدي الى خلق المتاعب للكارتل النفطي الدولي الذي كان مسؤولا عن زيادات الانتاج في الدول الاخرى [١٤] . وكانت الصيغة المثلى لتجاوز هذه المشاكل تتمثل في التوصل الى تفاهم مسبق بين شركة النفط الانكلو-ايرانية والشركات الاخرى الداخلة في الكارتل النفطي. ومنذ شهر كانون الاول عام ١٩٥٣ دخلت الشركة الانكلو-ايرانية في مباحثات مع الكارتل الدولي لتحديد امكانية تشكيل كونسورتيوم نفطي يأخذ على عاتقه الدخول في مفاوضات مع الحكومة الايرانية لتسوية الخلاف النفطي معها. واسفرت تلك المباحثات عن تشكيل الكارتل النفطي الجديد [١٥] .

موقف شركة النفط الانكلو-ايرانية

حاولت شركة النفط الانكلو-ايرانية منذ البداية الاستحواذ على النصيب الاكبر في الكارتل الجديد، غير انها جوبهت باعتراض الشركات الامريكية العملاقة. وبعد مفاوضات طويلة، رضخت الانكلو-ايرانية للتسوية النهائية، فتم توزيع الحصص بين الشركات الداخلة في الكارتل النفطي الجديد بواقع ٤٠% للانكلو-ايرانية التي غيرت اسمها فيما بعد الى شركة النفط الايرانية، وحصلت خمس من الشقيقات الامريكيات الكبرى [١٦] على ٤٠% ايضا. وعندما اعترضت الشركات النفطية الامريكية الاصغر على هذا الاحتكار اعطيت نسبة ٥% من حصص الشقيقات الخمس، في حين مُنحت شركة شل نسبة ١٤% وشركة النفط الفرنسية ٦% [١٧] . واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار اسهم الانكلو-ايرانية في شركة شل لظهر واضحا ان نصيبها الكلي كان يتجاوز الـ ٤٠% علاوة على ان للشركات الامريكية اسهما في شركتي شل والنفط الفرنسية.

كان واضحا ان حكومة زاهدي متلهفة لتحقيق تسوية نفطية سريعة. فعندما ابلغت الجهات البريطانية المعنية الحكومة الايرانية رغبتها في موافقة الاخيرة على مجيء وفد يضم خبراء واختصاصيين من الكونسورتيوم المزمع تشكيله بغرض الاطلاع على حالة المنشآت النفطية، كان رد الحكومة الايرانية سريعا جدا. اذ ابدت موافقتها بعد اقل من اربع وعشرين ساعة على العرض البريطاني. وبعد اقل من اسبوع وصل الى عبادان الوفد المكون من ٢٠ عضوا، ثمانية بريطانيين، ومثلهم من الامريكيين، واثنين فرنسيين، وآخرين هولنديين [١٨] .

وبعدما اعلن عن تشكيل الكونسورتيوم في بداية نيسان عام ١٩٥٤، دخلت الحكومة الايرانية على الفور في مباحثات ثنائية معه [١٩] . اذ وصل الى طهران في الحادي عشر من نيسان وفد الكونسورتيوم المؤلف من ثلاثة اعضاء، فبدأت على الفور المفاوضات الرسمية بينه وبين الجانب الايراني في الرابع من نيسان. استغرقت المفاوضات التي تخللتها مباحثات معقدة وشائكة حوالي اربعة اشهر، ودارت في جو شديد من الكتمان والسرية خوفا من اثارة ردود الفعل الحادة من جانب الرأي العام الايراني [٢٠] ، مافتيء خلالها وزير المالية الايراني علي اميني، الذي ادى دورا رئيسا في التوصل للتسوية النهائية مع الكونسورتيوم، يطلق تصريحات كانت تنم عن مواقف متصلبة من جانب المفاوضين الايرانيين، علق عليه مستشار السفارة البريطانية في طهران اثناء لقاء دبلوماسي بانها "من باب التمهيد لقبول الاتفاقية لدى الرأي العام الايراني" [٢١] . وفي الوقت نفسه طرح عدد من اعضاء مجلسي النواب والشيوخ، المنتخب حديثا، من بين الموالين للحكومة في جلسات سرية للمجلسين فكرة الغاء او تعديل لائحة قانون التأميم بدعوى عدم ملائمته للظروف الدولية الراهنة. فعلى سبيل المثال ذكر جمال إمامي عضو مجلس الشيوخ انه " يجب وضع حد لقضية النفط باي نحو كان"، وزعم ان لائحة قانون التأميم الاولى لم تدون الا لتهديد شركة النفط بغية حملها على زيادة حصة ايران. وعندما احتج احد النواب بقوله ان اللائحة "اصبحت قانونا"، رد عليه إمامي قائلا: "انني امزق القانون الذي يضر بالبلاد" [٢٢] . وبالمقابل كان معارضو استمرار المفاوضات النفطية يواصلون نشاطاتهم. ففي طهران والمدن الاخرى تقاطر على الشوارع الالوف من المتظاهرين. ودعت "حركة المقاومة الوطنية" الى الاضراب العام خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني. وفي المجلس احتج نائب متعاطف مع مصدق على الهجوم الذي شنه عدد من النواب على سياسة الاخير النفطية [٢٣] . في الوقت الذي اصدر فيه الكاشاني بيانا بمناسبة يوم تأميم النفط الموافق للتاسع عشر من حزيران حذر فيه شركة الانكلو-ايرانية ممن اسماهم بـ "اعداء البلاد" بانهم على "خطأ فاحش" اذا ما اعتقدوا ان باستطاعتهم اعادة الاوضاع السابقة في ايران على "يد صنايعهم وعملائهم" [٢٤] . وفي رسالة بعثها الى وزير المالية، تليت فيما بعد في المجلس، ذكر الوزير بانه "لايجوز بتاتا" اجراء اي تعديل على قانون التأميم ببنوده التسعة. وان اي اتفاق يعقد خلافا لذلك لن تكون "له قيمة قط" [٢٥] .

توقيع الاتفاقية

على الرغم من العوائق المتعددة فقد تم في آب عام ١٩٥٤ توقيع اتفاق مبدئي بين الحكومة الايرانية والكونسورتيوم النفطي. تضمنت بنود الاتفاقية [٢٦] التي وصفها هوارد بيج رئيس المجموعة الممثلة للكونسورتيوم بـ "الفريدة" الخطوط العريضة لعدد من المسائل الجوهرية التي مثلت اهتمامات الطرفين، ولاسيما ما يتعلق بالادارة والانتاج وتوزيع الارباح ومدة الاتفاقية والتعويض [٢٧] . فبالنسبة للادارة، وبغية الحفاظ على مبدأ التأميم ولو شكليا، تقرر قيام الكونسورتيوم بتأسيس شركتين عاملتين تتولى احداهما عملية التنقيب واستخراج النفط، في حين تتولى الثانية عملية التكرير، على امل ان تعمل الشركتان نيابة عن الحكومة الايرانية وشركة النفط الوطنية الايرانية. كما تقرر ان يتكون مجلس ادارة كل من الشركتين من سبعة اعضاء، اثنان منهم من الايرانيين، رغم الحاح الاخيرين على الحصول على تمثيل اكثر في الادارة [٢٨] . ومع ان الاتفاقية ضمنت للحكومة الايرانية السيطرة الرسمية على حقول الانتاج في منطقة الامتياز ومصفى النفط في عبادان، الا ان العمليات الحقيقية في الانتاج والادارة والتكرير ظلت بيد الشركات العاملة ضمن الكونسورتيوم، في حين لم تكن شركة النفط الوطنية الايرانية تمارس الادارة الفعلية والانتاج الا في حقل نفط شاه، ومصطفى كرمنشاه الصغير، كما كانت تمارس عمليات التوزيع الداخلي [٢٩] .

تولت الشركة ايضا العمليات الاخرى المتصلة بالخدمات الاجتماعية والعامة، كأنشاء الطرق والمدارس والمؤسسات الصحية والترفيهية، وتوفير الغذاء والملبس والمسكن وغيرها من العمليات الخدمية [٣٠] . وجاء هذا البند في صالح شركة النفط الانكلو-ايرانية التي اصبح بوسعها بفضل مضمون هذا البند ان تتجنب الاحتكاك المباشر في العديد من القضايا بعمال الصناعة النفطية "المزعجين" الذين سببوا لها مشاكل كثيرة في الماضي. كما قررت كل شركة من الشركات المساهمة في الكونسورتيوم انشاء شركة تجارية تتولى تسويق النفط الايراني [٣١] .

نصت الاتفاقية المبرمة بين الطرفين على ضمان الكونسورتيوم مواصلة عمليات الانتاج، بشرط الا يقل الانتاج عن ١٥ و ٢٣ و ٣٠ مليون طن في الاعوام ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٧٥ [٣٢]

اما بالنسبة للارباح فقد نص الاتفاق على اقتسامها مناصفة بين الحكومة الايرانية والكونسورتيوم على غرار ما درج التعامل به مع اقطار الشرق الاوسط النفطية، وقد سبق لمصدق ان رفض ذلك. تقرر في الوقت نفسه ان تتسلم ايران مائة وخمسين مليون جنيه استرليني خلال السنوات الثلاث الاولى، اي بواقع خمسين مليون جنيه استرليني في العام الواحد، وهو المبلغ نفسه الذي كان مصدق قد رفضه ايضا [٣٣] .

حُددت مدة الاتفاقية بخمسة وعشرين عاما قابلة للتجديد ثلاث مرات ولمدة خمسة اعوام لكل مرة، بمعنى ان المدة الحقيقية للاتفاق اصبحت تمتد الى اربعين عاما، اي الى العام ١٩٩٤، وهذا كان يعني بكل بساطة ان موعد الاتفاقية تقرر ان ينتهي في الموعد نفسه تقريبا الذي كان ينتهي عنده موعد اتفاقية عام ١٩٣٣ التي كان امدها ستين عاما [٣٤] .

وفيما يخص قضية التعويض اتفقت ايران وشركة النفط الانكلو-ايرانية على قيام الاولى بدفع مبلغ ٢٥ مليون جنيه تعويضا نهائيا للشركة بعد ان كانت الاخيرة قد طلبت بتعويض كامل عن الخسائر تحملتها بسبب توقف انتاجها في ايران، الطلب الذي عدّه الايرانيون"غير معقول وغير مقبول". ولما كان الاقتصاد الايراني لايتحمل عبء دفع هذا المبلغ كاملا فقد تقرر توزيعه على عشرة اقساط متساوية يجري دفعها خلال الاثني عشر شهرا الاولى من تاريخ التصديق على اتفاقية الكونسورتيوم. وفي الوقت نفسه يقوم الشركاء الاخرون بدفع مبلغ ٣٢ مليون جنيه استرليني، وعلى الفور، الى الشركة الانكلو-ايرانية، اضافة الى مبلغ عشرة سنتات عن كل برميل من النفط الخام المصدر من ايران الى ان تبلغ المدفوعات خمسمئة وعشرة ملايين دولار [٣٥] .

الموقف الداخلي من الاتفاقية

كانت الاتفاقية منذ البداية موضع استحسان، وفي الوقت نفسه، انتقاد اطراف متعددة، فمؤيدو الاتفاقية اعتبروا عقدها انتصارا لمطالب ايران، طالما انها حمّلت الشركة الانجلو-ايرانية والحكومة البريطانية على الاعتراف بالتأميم، علاوة على ان المبالغ التي ستحصل عليها سنويا في المستقبل ستفوق ما تسلمته طوال نصف قرن من الشركة الانكلو-ايرانية. والاهم من هذا،برأيهم، ان الاتفاقية ضمنت من جديد تدفق النفط الايراني الى الاسواق الدولية، وهو امر لم يكن سهلا، نظرا للظروف الدولية المعقدة والمتشابكة، وردود الفعل التي تمخضت عن ازمة التأميم [٣٦] .

اما منتقدو الاتفاقية فقد عدّوها "إلغاءا" لقانون التأميم وعملا يتنافى والسيادة الايرانية، طالما ان السيطرة الفعلية والحقيقية في الادارة والانتاج تبقى بيد الشركات العاملة ضمن الكونسورتيوم التي لم تترك لشركة النفط الوطنية الايرانية سوى اشراف نظري، وفي امور لاتمس الجوهر الحقيقي لعمل شركات الكونسورتيوم في ايران. لذلك رأوا في الاتفاقية مجرد "وهم قانوني" [٣٧] .

اعترض المنتقدون بشدة على مدة الاتفاقية باعتبار انها زادت حتى على الاتفاقية الاصلية للعام ١٩٣٣ بعام واحد. كما ان مناصفة الارباح التي اتفق عليها الطرفان كانت تؤلف في نظرهم تراجعا عن موقف حكومة مصدق بشأن هذه القضية [٣٨] .

غير ان اهم نقطة تعرضت لانتقاد لاذع خصت قضية التعويض للشركة الانكلو-ايرانية. فبرأي منتقدي الاتفاقية، ان الشركة لم تكن تستحق التعويض، طالما ان بنود الاتفاقية الجديدة تمثل امتيازا جديدا لها. ولذا فان الشركة، وليست ايران، يجب ان تدفع التعويض عن الخسائر الجسيمة التي سببتها لايران بتوقفها عن الانتاج خلال السنوات الثلاثة السابقة [٣٩] .

كانت الحكومة تدرك منذ البداية ان ابرام الاتفاقية سوف لن يمر بسهولة. لذا اتخذت بعض الخطوات قبل الاقدام على ذلك تمهيدا لغرض الاتفاقية على المجلس. فقبل ايام من توقيع مجلس الوزراء على القرار الخاص بالاتفاق مع الكونسورتيوم قام زاهدي برحلة "استجمام" لبضعة ايام في اصفهان، معقل البختيارية، التقى خلالها بكبار زعماء القبيلة، وكذلك للاطمئنان على موقف قبائل قشقائي المتاخمة للبختاريين، والمعروفة بولائها لمصدق. في طريق عودته زار زاهدي مدينة قم حيث اتصل بكبار رجال الدين فيها [٤٠].

في اعقاب عودته من اصفهان عقد زاهدي اجتماعا استثنائيا لمجلس الوزراء بتاريخ ٣١ آب، خول فيها وزير المالية أميني صلاحية التوقيع على الاتفاقية النفطية مع الكونسورتيوم. في مساء اليوم نفسه وقّع اميني الاتفاقية نيابة عن الحكومة الايرانية، ووقعها بيج نيابة عن الكونسورتيوم [٤١] .

موقف المجلس من الاتفاقية

كان الحصول على موافقة المجلس يعد الخطوة الاهم في طريق تصديق الاتفاقية مع العلم ان الحكومة كانت تتمتع بتأييد الاغلبية داخل المجلس، الامر الذي كان من شأنه ان يضمن لها التصدي للمعارضين، وضمان موافقة المجلس كما توقعت اوساط عدة، منذ البداية [٤٢] . الا ان مخاوف الحكومة لم تكن، مع ذلك، قليلة، وكان لها مايبررها على اي حال. فمناقشة من هذا النوع، ولقضية حساسة شغلت الرأي العام طوال ثلاثة اعوام لم تكن لتمر دونما ردود افعال مضادة حتى من جانب العديد من النواب الذين ناهضوا مصدق من قبل. وبغية كسب الوقت، والالتفاف على المعارضة في المجلس اقترحت الحكومة تشكيل لجنة اطلق عليها اسم "لجنة النفط المشتركة"، وقد تألفت من ستة وثلاثين عضوا، ثمانية عشر منهم من مجلس الشيوخ ومثلهم من مجلس النواب، لدراسة مسودة اتفاقية النفط التي عقدت بين الحكومة الايرانية والكارتل النفطي، لترفع بعد ذلك تقريرا الى المجلسين للتصويت عليهما. واوضح وزير المالية ان لائحة اتفاقية النفط التي ستعرض على المجلسين " ستؤلف هي وملحقاتها مادة واحدة" [٤٣] ، لان الاتفاقية الاصلية تتضمن احدى وخمسين مادة " فلو بحثت كل مادة على حدة لاصبحت عملية طويلة" ، ولذا فانه "سيطلب الى البرلمان عدم البحث في صيغة الاتفاقية توفيرا للوقت"، موضحا ان الوفد الايراني "قد قام بكل مساومة ممكنة مع مجمع الشركات "الكونسورتيوم" [٤٤] .

عقدت اللجنة المذكورة جلساتها بصورة متوالية يوميا باشراف محسن الصدر (صدر الاشراف) [٤٥] احد رؤوساء الوزارات السابقين الذي انتخب لرئاستها، وحضر العديد من جلساتها رئيس الوزراء ووزير المالية للاجابة على استفسارات اللجنة. وفي الثالث من تشرين الاول انهت اللجنة عملها بعد ان اقرت الاتفاقية مبدئيا. ورفعت تقريرا بذلك الى المجلس دعت فيه الاخير لمناقشة تقريرها خلال الاسبوع التالي [٤٦] .

قدمت الاتفاقية الى المجلس بتاريخ العاشر من تشرين الاول، وحينها حث الشاه النواب على عدم تضييع دقيقة للتصديق عليها، وذكر بانها " مشرّفة ومنصفة". في حين اعترف اميني انها قاصرة عن "بلوغ الاهداف الوطنية" الايرانية، غير انه اوضح بانها ضرورية "بسبب حقائق الوضع"[٤٧] .

لم تمر مناقشة الاتفاقية في المجلس بهدوء، وكان اكثر المعترضين جرأة النائب النائب محمد درخشش الذي وجه اليها انتقادات مريرة، وهاجم زاهدي قائلاعنه انه " يفتقد الشجاعة السياسية التي يمتلكها في ساحة الحرب" حتى يقوم باعادة النظر في الاتفاقية، وقارن بين الظروف التي اجبرت تقي زادة ، مكرها، على توقيع اتفاقية عام ١٩٣٣ و"المصادقة الاجبارية" لعشرات من النواب على اتفاقية عام ١٩٥٤ [٤٨] . وكتب نائب آخر في ورقته " اوافق... وليس لي مهرب في هذه الظروف الحاضرة" [٤٩] . في حين تحدث نائب آخر اثناء مناقشة اللائحة قائلا " ان عاقدي الاتفاقية لايستطيعون تطبيق مواد قانون تأميم صناعة النفط، كما انهم لايستطيعون التمويه على الشعب الايراني... والواقع ان الاتفاقية الجديدة لاتكاد تختلف عن اتفاقية ١٩٣٣" . واخيرا اوضح رأيه قائلا"... انني اعتبر الاتفاقية الجديدة مناقضة لمصالح الشعب الايراني... لكونها قد وُضعت على نحو يخدم اهواء المستعمرين" [٥٠] .

وفي الوقت نفسه عبر عضو في مجلس الشيوخ عن استيائه من التصديق على الاتفاقية " تحت القوة والضغط" [٥١] .

تفاقم المعارضة الداخلية من الاتفاقية، ونجاح الحكومة في تمريرها

اتخذت معارضة الاتفاقية خارج المجلس طابعا اعنف. فقد عاود طلبة جامعة طهران مظاهراتهم الصاخبة، في الوقت الذي شهدت شوارع طهران مسيرات ومظاهرات احتجاج واسعة بدعوة من حزب تودة وحركة المقاومة الوطنية التي وجهت رسالة مفتوحة بتوقيع حسيبي، الذي كان مختفيا وقتئذ، ضمنته رأيها، ووجهته الى اعضاء المجلس، اكدت فيه ان اتفاقية النفط الجديدة تتعارض وقانون التأميم، وينبغي على المجلس رفضها [٥٢] . اما الكاشاني الذي بدأ نجمه يأ فل في ظل الحكم الجديد فقد اعلن عن غضبه من عقد الاتفاقية مصرحا بان " الشعوب المظلومة سوف تفقد كل امالها في الحرية، وسيكون لها رأي سلبي حول كل ادعاءات العالم الغربي" [٥٣] . ردت الحكومة على معارضيها باتهامهم بالتأثر "بالدعايات التودوية" [٥٤] .

وعلى الرغم من المناقشات العنيفة والانتقادات الحادة، فقد ضمنت الحكومة اخيرا فوزها حينما صوّت مجلس النواب بالموافقة على اتفاقية النفط باغلبية ١١٣ صوتا ومعارضة ٥ أصوات، وامتناع صوتين فقط، وذلك بتاريخ الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٤٥، وفي الثامن والعشرين منه صادق عليها مجلس الشيوخ باغلبية ٤١ صوتا ضد ٤ وامتناع ٤ عن التصويت. واخيرا وقعها الشاه في التاسع والعشرين من الشهر نفسه [٥٥] .

على اثر ذلك، جرى تبادل رسائل التهنئة بين الشاه والرئيس الامريكي، ووزير الخارجية البريطاني. لم ينس الرئيس الامريكي في رسالته الى الشاه ان يشير الى "الدور الكبير الذي ادّاه(الشاه) شخصيا" من اجل ابرام الاتفاقية الجديدة [٥٦] .

وبينما كانت احداث مفاوضات النفط تطغى على ماسواها كانت التحضيرات لانتخابات الدورة النيابية الثامنة عشرة في ايران تأخذ مجراها بهدوء.

تقويم واستنتاج

انصب اهتمام الشاه في اعقاب عودته الى ايران، بعد الانقلاب العسكري على قضيتين رئيستين: اولاهما؛ قمع الحركة الوطنية وتدعيم الموقع السياسي لنظام حكمه، وثانيتهما؛ إيجاد تسوية مقبولة لموضوع النفط الذي اصبح حجر الزاوية في نظر الشاه لتنفيذ خططه الطموحة في الانعاش الاقتصادي، وتقوية المؤسسة العسكرية.

وفي الحقيقة كان واضحا، منذ البداية، ان الصراع الخفي بين اطراف الكونسورتيوم الجديد كان صراعا بين جبابرة الرأسمال النفطي البريطاني والامريكي.

وتوضح لاحقا،من خلال الوثائق التي كشفت عن مسار تلك المفاوضات المعقدة بين الشركات النفطية العالمية الكبرى مع الحكومة الايرانية، ان تلك الشركات الداخلة ضمن الكونسورتيوم كانت قد ابرمت اتفاقا سريا فيما بينها لتحديد الصيغة التي تتم بها تدريجيا عودة النفط الايراني الى الاسواق العالمية، وتحديد الكميات المنتجة منه سنويا تبعا لحاجة كل عضو من اعضاء الكونسورتيوم. وبالطبع لم تكن الحكومة الايرانية، ولا الرأي العام على معرفة بامر الاتفاق السري بين الشركات، وبان دخل ايران في المستقبل الذي يعتمد على هذا المورد الحيوي سوف يرتكز على اتفاق يضمن قبل كل شيء مصلحة شركات النفط. ولم يكشف النقاب عن هذا الامر الا بعد عشرين عاما، وبالتحديد في العام ١٩٧٤. وكان تأثير النبأ صاعقا على الايرانيين، ومنهم شخص الشاه.

ولعل مايدعم رأي المنتقدين هو اعتراف كبار محتكري انتاج النفط في العالم بان ماحصلت عليه ايران بهذه الاتفاقية هو اقل مما عرض عليها خلال المفاوضات التي دارت ايام مصدق.

الهوامش:

١- د.ك.و(دار الكتب والوثائق العراقية، ولاحقا سنشير لها اختصارا بالرمز د.ك.و)، الملف ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ١٧، ص ٣٠؛

R. Ramazani, Iran's foreign policy 1941-1973, Virginia, 1975, P. 210.

٢- د.ك.و، الملف ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٨، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ١٠٥، ص١٨١-.١٨٢

3-F.O.371-98593,"Report on events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O;

د.ك.و، الملف ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٥٩، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٥١، الوثيقة رقم ٨٦، ص ١٤٠؛ مصطفى فاتح، بنجاه سال نفتى ايران،ص٥٦٨.

٤ -F.O.371-98593,"Report on events in Persia in 1951", British Ambassador to F.O;

عاطف سليمان، تأميم البترول الايراني ١٩٥١"كيف ولماذا فشل مصدق؟"، ج٢، مجلة"البترول والغاز العربي"، العدد ٩، السنة ١٠، بيروت، ١٨ آيار ١٩٦٦، ص ٢٢.

٥- د.ك.و، الملف ٣/ ٥، التسلسل ٤٩٦٢، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٥٢، الوثيقة رقم ٨٧، ص ١٩١؛

"Royal institute of international affairs, The Middle East A Political and Economic Survey", second edition, London, New York, 1954,P.38.

6-"Keesing's Contemporary Archives", Weekly Daily of World events, Vol.VIX,1952-1954, Keesing's Publications Limited, London, 1952, P.12454; Ramazani, Op.Cit, P.228.

7- Ramazani, Op.Cit, P.228.

8- F.O.371-104562, British Ambassador to F.O;(Period16th-31th Dec,1952); F.O.371-104562, British Ambassador to F.O;(Period1st-15th

Jan,1953); S. Zabih, The Mossadegh era. Roots of the Iranian Revolution, Chicago,1982, PP14,31.

٩- عين الشاه زاهدي رئيسا للوزراء بعد نجاح الانقلاب على حكومة مصدق، كما اصبح ابنه صهرا للشاه بعد زواجه بابنته شاهيناز.

١٠- لتفاصيل اكثر عن الانقلاب وتفاصيله يمكن مراجعة المصادر التالية:

Ervand Abrahamian, Iran between two Revolutions, New Jersey, 1982,PP. 208-218; Zabih, Op.Cit, PP.138-140; Mohammed Raza Pahlavi: The Shah of Iran, New York, PP.91-98; K. Roosevelt, Counter Coup. The Struggle for the Control of Iran, New York, 1981, pp.227-229.

١١-"ايران شهر"، جلد اول، تهران، ١٣٤٢ هـ - ش، ١٩٦٣ ميلادى،ص٥٥٥.

١٢- د.ك.و،الملف ٣/٣ ،التسلسل ٤٩٦٩ تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٥٣، الوثيقة رقم ٤٠، ص٧١-٧٤؛ "الزمان"(صحيفة)، ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٣؛ بزهان جازاني، عرض للحركات السياسية في ايران عبر ثلاثين عاما، ترجمة مركز البحوث والمعلومات،بغداد، بدون تاريخ للطبع، ص ٨١-٨٢.

١٣- حسن محمد، النفط ومؤامرات الاستعمار في ايران، ترجمة احمد عبد الكريم، بغداد، بدون تاريخ للطبع، ص٨٦-٨٧؛

G. Stocking, Middle East Oil. A study in political and economic Controversy, Great Britain, 1971, P.156.

١٤ - P. Pesharaki, Development of the Iranian Oil industry. International and Domestic Aspects, eNew York,Washington,London,1976,P.48;

انتوني سامبسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، بيروت، ١٩٧٦، ص١٩٠-١٩١.

١٥ - J. Banerji, The Middle East in World politics, Calcutta, P.1960,P.258.

١٦- الشركات الامريكية الكبرى هي ستاندرد اويل اوف نيوجرسي، ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا، كولف اويل كوربوريشن، وتكساس كومبني، وسكوني موبل.

١٧- هارفي اوكونور، امبراطورية البترول، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٧٠-١٧.

١٨- - د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧٠، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٦٥، ص ١١٦-١١٧.

١٩- - د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٤، ص ٢١.

٢٠- المصدر نفسه؛ حسن محمد، مسألة النفط ومؤامرات الاستعمار في ايران، ترجمة احمد عبد الكريم، بغداد، بدون تاريخ للطبع، ص ٩٢.

٢١- مقتبس من: د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٢٢، ص .٣٣

٢٢- المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم٣٢، ص ٤٠-٤١.

٢٣- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٦٩، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٥٣، الوثيقة رقم ٣٢، ص ٤٩؛

B. Jazani, Capitalism and Revolution in Iran, London, 1980, P. 39; Elwell-Sutton, Persian Oil, A study in power politics, London,1955, P.319.

٢٤- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧٠، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠/ ١٩٥٤/٦، الوثيقة رقم ٨، ص ٨.

٢٥- الملف نفسه، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٨/ ١٩٥٤/٦، الوثيقة رقم ١١٢، ص ١٤٦.

٢٦- حول النص الكامل للاتفاقية راجع: د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٨٩، ص ١٢٠؛

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1914-1956, Vol.11, Third edition, New York, 1972, P.348.

٢٧- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٨، ص ٢٨؛ "حل مسئله نفت"، شركت سهامى چاپ،١٣٣٣، ص ١١،١٣.

٢٨- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٠٣، ص ١٣٦؛هارفي اوكونور، الازمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٣٦٠.

٢٩- اسامة عبد الرحمن نعمان، تطور سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٣، ص٦٦؛ هارفي اوكنور، الازمة العالمية في البترول، ص ٣٦١.

٣٠ - "The Middle east Forum",Vol.XXX,Nos.10-11, Oct-Nov,1955, Printed by, Catholic press, Beirut, 1955, P.17;

سام.هـ .شور وبول.ت.هومان وآخرون، نفط الشرق الاوسط والعالم العربي. الآمال والمشكلات، ترجمة راشد البراوي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٥٧.

٣١- عبد السلام عبد العزيز فهمي، الاحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية، مجلة "السياسة الدولية"، العدد ٢٨، السنة ٨، القاهرة، ابريل ١٩٧٢، .١٦٧

٣٢- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٧٢.

٣٣- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٣٦، ص ١٧٦؛ ارنست تياك، نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الاوسط، نقله الى العربية هشام متولي، دمشق، ١٩٥٨، ص١٦١؛ "مصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط"، نشرة خاصة اعدها للدراسة معهد المشاريع الامريكية لبحوث السياسة العامة، قدمت في سنة ١٩٦٨ الى الكونجرس الامريكي في اجتماعه التسعين، الفصل الثاني، اشرف على الترجمة مركز البحوث الاقتصادية والادارية، بغداد، بدون تاريخ للطبع، ص٣.

٣٤- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٠٣، ص ١٣٦؛ راشد البراوي، المصدر السابق، ص .١٧١

٣٥- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٠، ص ١٤٤؛ د.ك.و، المصدر نفسه، تقرير

السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١١٨، ص ١٥٤؛ المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ١٠٩، ص ١٣٤؛ رشيق حسن زكي، عودة الى ذكرى مصدق، مجلة "البترول"، العدد٢،السنة٥، القاهرة، ١٩٦٧،ص ١٦١-١٦٢.

٣٦- هاكوب.ق. توريانتر، نفط ودماء، تعريب عبد الغني عبد الخطيب، بيروت، ١٩٦٢، ص١١٨؛

R. Ramazani, Op.Cit, PP. 200-209.

٣٧- ارنست تياك، المصدر السابق، ص١٦٠؛

Ramazani,Op.Cit,P.268.

٣٨- ارنست تياك، المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.

- Ramazani,Op.Cit,P.270.٣٩

٤٠- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٦٥، ص ٩٠.

٤١- المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٦٦، ص ٩١.

٤٢- المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٦٥، ص ٩٠.

٤٣- المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٦٧، ص ٩٢؛ المصدر نفسه، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٤٣، ص ٦٢.

٤٤- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٦٨، ص ٩٢.

٤٥- محسن الصدر(صدر الاشراف)، ولد عام ١٨٦٥، اشتغل بالقضاء، اسهم في الثورة الدستورية، اصبح وزيرا للعدل عام ١٩٣٣، لكنه اصطدم برضا شاه فعزله الاخير عام ١٩٣٦. انتخب عام ١٩٤٣ عضوا في مجلس النواب، وعاد ثانية الى وزارة العدل في وزارة علي

سهيلي الثانية (شباط ١٩٤٣-آذار ١٩٤٤)، واخيرا تولى رئاسة الوزراء لبضعة اشهر(حزيران ١٩٤٥- تشرين الاول ١٩٤٥).

F. Azimi, Iran. The Crisis of Democracy 1941-1953, London, 1989, PP.124-127.

٤٦- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧١، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٥٤، الوثيقة رقم ٤٣، ص ٦٢.

٤٧- Ramazani,Op.Cit,P.269.

٤٨- "متن كامل نطق محمد درخشش در مخالفت باقرارداد نفت اميني-بيج كه در مجلس شورای مللی ايران شده است. متن نطق از تندر نويس مجلس استخراج شده" جابخانه مجلس، آبانماه ١٣٣٣، ص ٩٧، ١١٩.

٤٩- رشيق حسن زكي، المصدر السابق، ص ٩٢.

٥٠- مقتبس في: المصدر نفسه، ص ٩٨.

٥١- Quoted in: Ramazani,Op.Cit,P.271.

٥٢- د.ك.و، الملف ٣/ ٣، التسلسل ٤٩٧٣، تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجية بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٥٥، الوثيقة رقم ٦٨، ص ١٤٢؛

Jazani, Op.Cit,P.39.

٥٣- N. Keddie(ed), Religion and P0litics in Iran. Shii'sm from Quietism to Revolution, New Haven, London, 1983, P.118.

٥٤- هاكوب توريانتر، المصدر السابق، ص ١١٨.

٥٥- "The Times", Oct 30, 1954; Ramazani,Op.Cit,P.268;

"الزمان"، ٢٢ تشرين الاول ١٩٥٤.

٥٦- مقتبس في: "حل مسئله نفت"، ص ١٦-١٨؛

"Exchange between president Eisenhower and the Shah of Iran concerning the setlement of the Oil Disput 4, 1954", Quoted in: Alexander and A.Nanes (eds), The United States and Iran. A documentary history, University Publicaton of America, Washington, 1980, PP.235-236.